

## محددات التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي بالجزائر

## The determinants of the financial balance for the social security in Algeria

بربار نور الدين<sup>1</sup>، بلجيجالي فتيحة<sup>2</sup><sup>1</sup> جامعة ابن خلدون - تيارت (الجزائر)، noureddine.berber@univ-tiaret.dz<sup>2</sup> جامعة ابن خلدون - تيارت (الجزائر)، fatiha.beldjilali@univ-tiaret.dz

تاريخ النشر: 2021/03/31

تاريخ القبول: 2021/03/30

تاريخ الإرسال: 2021/01/17

## ملخص:

الهدف من هذه الدراسة هو محاولة ضبط وقياس العوامل والمتغيرات المتحركة في التوازن المالي لمنظومة الضمان الاجتماعي بالجزائر، وتحليل مواضع الخلل التي أدت إلى العجز المالي في أغلبية صناديق الضمان الاجتماعي، وترتكز محاولات القياس على ثلاثة مقاربات منهجية تتعلق الأولى بالعوامل المتحركة في مصادر التمويل كسوق العمل والاقتصاد غير الرسمي والنظام الضريبي... الخ، أما المقاربة الثانية تتعلق بمختلف الأداءات التي يعطيها كنفقات قطاع الصحة وتحويل المرضى للعلاج بالخارج.. الخ أما المقاربة الأخيرة ترتبط بمدى مساهمة الضمان الاجتماعي في الجهود الوطني للتنمية من خلال حفاظه على الرأس مال البشري من جهة واستخدام أمواله الفائضة في الدورة الاقتصادية، وباستخدام المدخل الكمي في الدراسة تم طرح عدد من المتغيرات المصممة وفق المقاربات المطروحة للاختبار على عينة مشكلة من 32 وكالة تابعة للقطاع تم من خلالها استجواب إطارات القطاع من وجهة نظرهم وبعد تحليل نتائج الدراسة تم التوصل إلى وجود عدد معتبر من المتغيرات المتحركة في التوازن المالي ترتبط أساسا بمصادر تمويله كالنظام الضريبي وحجم الاشتراكات ودرجة انتشار الاقتصاد غير الرسمي، بالإضافة إلى ذلك وجود متغيرات مرتبطة بطبيعة الأداءات المقدمة على سبيل المثال الإنفاق المتعلق بقطاع الصحة وتحويل المرضى للعلاج بالخارج، ناهيك عن ارتباط التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي بدرجة قوة الاقتصاد الوطني كتطور النظام البنكي وغياب الفساد.

الكلمات الدالة: الضمان الاجتماعي، التوازن المالي، العجز المالي، الأداءات، التنمية.

تصنيفات JEL: H55,G22

## Abstract:

The aim of this study is to attempt, control and measure the factors and variables controlling the financial balance of the social security system in Algeria, and to analyze the defects that led to the financial deficit in the majority of social security funds, through three approaches: the first one consists of financing resources such as the labor market, Informal market, tax system, etc., the second approach relates to the various performances covered by it, such as health sector expenditures, referral of patients for treatment abroad..etc. The last approach is related to the extent of social security contribution to the national development effort by preserving human capital, and using his surplus

المؤلف المرسل: بربار نور الدين، الإيميل: noureddine.berber@univ-tiaret.dz

funds in the economic cycle, by using the quantitative approach in the study, a number of variables designed according to the approaches proposed for the test were presented to a sample of 32 agencies affiliated to the sector the sector's frames were questioned from their point of view, after analyzing the results of the study, we've find that there is a significant number of variables controlling the financial balance, wich is mainly related to its sources of financing, such as the tax system, the size of contributions, and the degree of spread of the informal economy, in addition, the presence of variables related to the nature of performance provided, for example spending related to the health sector and the transfer of patients for treatment abroad, and the correlation of the financial balance of the social security sector with the degree of strength of the national economy such as the development of the banking system and the absence of corruption.

**Key words:** social security, financial balance, financial deficit, performance, development.

**JEL Classification Cods :** H55, G22

## المقدمة:

عرف العالم في السنوات القليلة الماضية تحولات جوهرية عميقة كان لها بالغ الأثر على مختلف المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، ومن ضمن هذه المؤسسات قطاع الضمان الاجتماعي الذي يعتبر أداة مهمة لحماية العنصر البشري من مختلف المخاطر التي يتعرض لها أثناء ممارسته لنشاطاته المهنية أو في حياته العادية، فمختلف اللوائح والقوانين الدولية كرسست الضمان الاجتماعي كحق من حقوق الإنسان، لكن التغطية الاجتماعية التي تقدمها مؤسسات الضمان الاجتماعي سواء في الجزائر أو في غيرها تتطلب مصادر تمويل مواتية لكفاية المنافع المغطاة. لذلك شكل إصلاح نظام الضمان الاجتماعي محور اهتمام الحكومات الجزائرية المتعاقبة منذ مطلع الألفية الجديدة الأخيرة وانصبت هذه الإصلاحات في عصرنة تسيير هيئات الضمان الاجتماعي. وتحسين نوعية الخدمات المقدمة لفائدة المؤمنین الاجتماعيين. بالإضافة إلى العمل على الحفاظ على التوازن المالي لمنظومة الضمان الاجتماعي باعتبارها العامل الأساسي الذي ترتبط به ديمومة هذا النظام ويسمح بتغطية مختلف الأخطار الاجتماعية التي يغطيها، ونظرا لارتباط الضمان الاجتماعي بمتغيرات عدة ترتبط أساسا بالعوامل المؤثرة في مصادر تمويله من جهة و التقديمات التي يضمنها لهم من جهة أخرى ، لذا ارتبنا من خلال هذه الدراسة محاولة فهم ودراسة المحددات الأساسية التي تتحكم في التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي الجزائري من خلال تحليل الاشكالية التالية: هل يمكن حصر العوامل والمتغيرات المتحكمة في التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي بالجزائر؟

وقصد تحليل هذه الاشكالية تم صياغة الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي و مصادر تمويله.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي و أداءاته.

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي و مساهمته في المجهود الوطني للتنمية.

**منهج الدراسة:** تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي عن طريق الأسلوب الاحصائي أثناء محاولة قياس محددات التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي من خلال تحليل مخرجات استمارة الاستبيان المعدة لهذا الغرض بعد تفرغها في برنامج SPSS ثم القيام بعملية التحليل.

**مجتمع وعينة الدراسة:** يشمل مجتمع الدراسة قطاع الضمان الاجتماعي من خلال تحليل عينة مكونة من 32 وكالة تابعة للقطاع بالجزائر العاصمة تم من خلالها استجواب رؤساء مختلف المصالح بالوكالات الخاضعة للدراسة.

**أدوات الدراسة:** بغية تحقيق أهداف الدراسة، تم تصميم استبانة لقياس وتحديد المتغيرات المتحركة في التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي في الجزائر، إضافة إلى مدى مساهمته في الجهود الوطني للتنمية، وقد تم تفرغ الاستبانة وتحليلها من خلال البرنامج SPSS وقد تم الاعتماد على الأدوات الإحصائية التالية:

- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات أداة الدراسة.

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأجل وصف عينة الدراسة.

- معامل الارتباط، لقياس علاقة المتغير المستقل ومختلف أبعاده بالمتغير التابع.

**حدود الدراسة:** تمت الدراسة على عينة من وكالات الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS بولاية الجزائر خلال السداسي الثاني لسنة 2018.

**هيكل الدراسة:** ولدراسة وتحليل هذه الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى قسمين يتضمن الجزء الأول من الدراسة الإطار النظري للدراسة وتم تقسيمه إلى 04 محاور أساسية تشمل المتغيرات المتحركة في التوازن المالي لمؤسسات الضمان الاجتماعي - دراسة مدخل مصادر التمويل، ثم تحليل المتغيرات وفق مدخل الأداءات ثم تحليل المتغيرات وفقا لمدخل مساهمة الضمان الاجتماعي في الجهود الوطني للتنمية، أما المحور الأخير في السياق النظر يعني بمحاولة تقييم إصلاحات الضمان الاجتماعي الجزائري وأثرها على توازناته المالية. أما القسم الثاني من الدراسة فخصص للجانب التطبيقي قصد محاول قياس محددات التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي على ضوء التصميم في المحور النظري.

#### القسم الأول: الإطار النظري للدراسة

قصد تحليل محددات التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي يقتضي منا معرفة مركبات هذه المعادلة التي بتغير أحد أطرافها ستتأثر الوضعية المالية سواء بالزيادة أو بالنقصان حيث تعطى هذه المعادلة بالصيغة النظرية التالية: التوازن المالي لمؤسسات الضمان الاجتماعي = المتغيرات ( مصادر التمويل - الأداءات)

لذلك سنسعى إلى ضبط هذه المتغيرات على ضوء ثلاثة مقاربات منهجية تشمل متغيرات تأثر على مصادر التمويل وأخرى تأثر على الاداءات ومتغيرات تتأثر بمساهمة الضمان الاجتماعي في الجهود الوطني للتنمية لنقوم في نهاية القسم النظري بمحاولة تقييم مسار الإصلاحات التي عرفها قطاع الضمان الاجتماعي بالجزائر وتحليل أثرها على الاستقرار المالي لصناديق الضمان الاجتماعي .

الجزء الأول : القسم النظري: وتم تقسّمه إلى المحاور التالية:

المحور الأول: المتغيرات المتحكّمة في مصادر تمويل مؤسسات الضمان الاجتماعي بالجزائر: حتى يتسنى لنا ضبط المتغيرات المتحكّمة في التوازن المالي لمؤسسات الضمان الاجتماعي من خلال مدخل مصادر التمويل باعتبارها أحد الأطراف الأساسية في هذه المعادلة لا بد من معرفة مختلف مصادر تمويل هذه المؤسسات في الجزائر.

1- مصادر تمويل الضمان الاجتماعي في الجزائر: تختلف مصادر تمويل الضمان الاجتماعي في الجزائر وتتمحور حول مصدرين رئيسيين وهما الاشتراكات المهنية والضريبة ، ولكن هذا لا يعني عدم وجود بعض الموارد الإضافية كإعانات الدولة والغرامات والأرباح الناتجة عن تواجد أموال مؤسسات الضمان الاجتماعي في البنوك، ولكن دور هذه الموارد الإضافية يبقى ثانويا وتبقى الاشتراكات والضرائب هما المصدران الأساسيان لتمويله.

1-1- التمويل بواسطة الاشتراكات المهنية: يتحمل عبئها كلا من العامل ورب العمل وهي موزعة كما يوضحه الجدول رقم (01): (زياني و فريدة، 2013، الصفحات 6-7) المتضمن توزيع نسبة الاشتراكات المحصلة من قبل CNAS في مجال التأمينات الاجتماعية :

الجدول 1: توزيع نسبة الاشتراكات المحصلة من قبل CNAS في مجال التأمينات الاجتماعية

Branches	A la charge de l'employeur	A la charge du salarié	A la charge du fonds des œuvressociales	Total
<b>Assurances sociales : maladie, maternité, invalidité et décès</b>	12,5%	1,5%	-	14%
<b>Accidents du travail et maladies professionnelles</b>	1%	-	-	1%
<b>Retraite</b>	9,5%	6,5%	0,5%	16,50%
<b>Retraite anticipée</b>	0,5%	0,5%	-	1%
<b>Assurance chômage</b>	1,5%	1,5%	-	3%
<b>Fonds du logement social</b>	-	-	0,5%	0,5%

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

تحليل الجدول : يتضح من خلال الجدول السابق ما يلي:

- تمويل الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء حصته تقدر بـ 15. % موزعة على قسمين القسم الأول يقدر بـ 12.5 % ويتحملها رب العمل في حين النسبة الثانية تقدر بـ 1.5 % ويتحملها العامل، زيادة على نسبة 1 % التي يتحملها رب العمل و الموجهة لتغطية حوادث العمل والأمراض المهنية؛
- تمويل الصندوق الوطني للتقاعد تقدر حصته بـ 17 % وهي موزعة بين كلا من العامل ورب العمل حيث تقدر حصة رب العامل بـ 10% بينما تقدر حصة العامل تقدر بـ 7%؛
- تمويل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة تقدر نسبته بـ 3%؛

- تمويل الصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الاجتماعية (صندوق السكان الاجتماعية كما يظهره الجدول ) تقدر بـ 01%؛
- زيادة على هذا يقوم الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية بتحصيل اشتراكات خاصة ببعض الفئات الاجتماعية نذكر على سبيل الذكر وليس الحصر طلبة الجامعات ومتربصي التكوين المهني والمستفيدين من نشاطات ذات منفعة عامة أو منفعة جزافية للتضامن.... الخ وتختلف النسبة التي تدفعها حسب الفئات، فمثلا المستفيدون من منفعة عامة أو منحة جزافية للتضامن تقدر النسبة بـ 06 % محددة من الأجر الوطني الأدنى المضمون، بينما الطلبة مثلا النسبة تقدر بـ 02% من الأجر الوطني الأدنى المضمون، زيادة على العوائد المترتبة من تواجد أموال صناديق الضمان الاجتماعي في المؤسسات البنكية، بينما تمويل الصندوق الوطني للتقاعد قد يمكن اللجوء إلى صندوق احتياطات التقاعد الذي يمول حاليا بنسبة 03 % من عوائد الجباية البترولية، إضافة إلى بعض الضرائب التي تخصصها الدولة لهذا القطاع مثل اقتطاع 2 دينار من الرسم الإضافي على المنتجات التبغية.... الخ زيادة على الغرامات المفروضة على أرباب العمل الذين يتهربون من التصريح بالعمال، بينما الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة اليوم يقوم بتمويل العديد من مشاريع الشباب وبالتالي أصبح له رأسمال يؤدي به الوظائف المنوطة به. غير أن تطبيق النسب السابقة على الشباب الذين يشتغلون في إطار برامج تشغيل الشباب يقدر بنسبة 14 % وهذا الإجراء بغرض تشجيعهم على خلق نشاطات منتجة.
- بينما تمويل الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية تقدر نسبتها بـ 12.96% موزعة بين رب العمل بنسبة 12.585 والعامل بنسبة 0.375 %؛
- 1-2- التمويل بواسطة الضرائب:** وهنا نتحدث عن تمويل الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال غير الأجراء حيث يتم تمويله من خلال اقتطاع يقدر بـ 15 % يحسب على أساس: إما الدخل الخاضع للضريبة. أو على أساس رقم الأعمال الجبائي وهذا في الحالة التي لا يتسنى فيها تحديد الدخل الخاضع للضريبة. وتقسم هذه النسبة إلى قسمين: 7.5 % لتغطية مختلف الأدوات الاجتماعية لهذه الفئة ، بينما 7.5 % المتبقية توجه لتغطية أدوات التقاعد لهذه الفئة.
- باختصار هذه هي أهم مصادر تمويل صناديق الضمان الاجتماعي الجزائرية وبناء عليه يمكن استقراء جملة من المتغيرات التي نرى بأن لها وزن في التأثير على التوازن المالي لصناديق الضمان الاجتماعي.
- 2- محاولة حصر العوامل والمتغيرات المتحركة في التوازن المالي على ضوء مصادر التمويل:** من خلال تتبع أبرز مصادر تمويل مؤسسات الضمان الاجتماعي في الجزائر يمكن حصر المتغيرات التالية: (بربار، 2011-2012، صفحة 118)
- 2-1- الاقتصاد الموازي:** يعتبر الاقتصاد الموازي من أحد أبرز العوامل التي تؤثر في التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي ويمكن النظر إلى ذلك من عدة زوايا يمكن حصرها في النقاط التالية:
- انتشار الاقتصاد الموازي من مظاهره التهرب من دفع الاشتراكات هذا ما يؤدي إلى نقص المداخيل التي ستعود إلى صناديق الضمان الاجتماعي جراء العمل غير الرسمي حيث كلما كان انتشاره كبير كلما كان التوازن المالي لصناديق الضمان الاجتماعي مهدد بالاختلال.

- من مظاهر الاقتصاد الموازي تهرب المكلفين من دفع الضرائب هذا ما يؤدي إلى التأثير على مصادر التمويل المختلفة المتأتية من العوائد الضريبية، كما أن هذا التهرب يؤثر على عوائد الخزينة العمومية للدولة وبالتالي يكون احتمال تمويلها لقطاع الضمان الاجتماعي ضعيف حيث كلما قلت مصادر التمويل من العوائد الجبائية من جراء التهرب تقل مساهمة الدولة في تمويل هذا القطاع والعكس صحيح حيث كلما قل التهرب تزداد العوائد التي تدخل لخزينة الدولة وبالتالي يكون احتمال كبير لتمويل الدولة لهذا القطاع، كما أن الدولة توسع من نشاطات الحماية الاجتماعية في حالة وفرة مواردها المالية هذا ما يجعل الأفراد لا يلجؤون إلى الطرق غير الشرعية للاستفادة من أداوات الضمان الاجتماعي خاصة تلك المتعلقة بنفقات القطاع الصحي.

**2-2- النظام الجبائي:** يعتبر النظام الجبائي مصدر من مصادر تمويل الضمان الاجتماعي لذلك يتأثر التوازن المالي لصناديق الضمان الاجتماعي بمدى فعالية النظام الجبائي حيث كلما زاد التجنب الضريبي والغش الضريبي يفقد الضمان الاجتماعي جزء من مصادر التمويل التي يحصل عليها من مختلف أنواع الضرائب، وبالتالي لما يكون النقص في هذه المصادر يتأثر التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي سلبا، بالإضافة إلى أن زيادة توسع هذه الظاهرة يؤدي إلى فقدان الخزينة العمومية مبالغ ضخمة وهذا ما يجعل احتمال مساهمة الدولة في تمويل قطاع الضمان الاجتماعي ضعيف. كما أن تمويل قطاع الضمان الاجتماعي بجزء من أموال الحماية البتروولية يمكن اعتباره محدد للتوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي كون أن المحروقات تعتبر من ربيع الأرض (وهي موارد ناضبة آيلة للزوال) لذلك مصير التوازن المالي سيتحدد بناء على مدى استمراريتها أولا ثم على مدى التقلب على أسعار هذه المادة في الأسواق العالمية للمحروقات لذلك أي انخفاض في أسعارها سيؤثر على التوازن المالي لهذا القطاع كون أن التمويل من هذه المصادر سيقل. كما أن ضعف النظام الرقابي سواء من طرف الإدارة الجبائية أو من قبل المصالح الرقابية في قطاع الضمان الاجتماعي يؤدي إلى عدم تحصيل المبالغ المستحقة بشكل جيد هذا ما ينعكس بشكل سلبي على التوازن المالي للقطاع.

لذلك فعالية النظام الجبائي تعتبر أمر حد مهم بالنسبة لصناديق الضمان الاجتماعي كونها من العوامل المؤثرة مباشرة في مصادر التمويل، وبالتالي تعتبر من محددات التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي، بالرغم من الاختلافات المتباينة في حجم التمويل كما أن فعاليته توسع من نشاط الدولة في مجال الحماية الاجتماعية لمختلف الفئات الاجتماعية وهذا ما يجنب احتمال لجوء الأفراد غير المؤمن لهم اجتماعيا إلى الطرق غير القانونية للحصول على التعويضات خاصة المتعلقة بالجانب الصحي. كما أن فعالية النظام الجبائي تزيد في تمويل الخزينة العمومية، وهذا ما يؤدي إلى قيام الدولة بتأمين الحماية الاجتماعية للأفراد غير المؤمن لهم اجتماعيا وهذا ما يجعل الضمان الاجتماعي يتجنب احتمال لجوء الأفراد غير المؤمن لهم اجتماعيا إلى استغلال بطاقات المؤمن لهم اجتماعيا من ذوي الأقارب في الحصول على تعويضات الأدوية.

**2-3- حجم اشتراكات الضمان الاجتماعي:** تجمع العديد من الدراسات أن للاشتراكات الضمان الاجتماعي أهميتها كمصدر من مصادر تمويل قطاع الضمان الاجتماعي، كما تعتبر عامل مهم في تحديد حجم الاقتصاد الموازي، فالواقع يشير إلى أن مستوى هذه الاشتراكات مرتفع جدا، مما يؤدي إلى إيجاد حوافز سلبية قوية لدى القائمين بالعمل إلى التهرب وعدم دفعها،

فإذا أمكن استئجار العمال دون دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي فانه من الممكن دفع أجور أدنى لهم وقد يربح العامل من ذلك ، لان الأجر الذي يحصل عليه لن يخضع لضريبة الدخل، ولن يخصم منه اشتراك العامل في الضمان الاجتماعي، وسيربح صاحب العمل نتيجة انخفاض قائمة الأجور التي يدفعه، وعدم دفع نصيبه من اشتراكات الضمان الاجتماعي، ومثل هذا النظام يمثل أيضا عائقا أمام الأفراد المتلقين لمدفوعات الضمان الاجتماعي في البحث عن عمل في الاقتصاد الرسمي لأن الدخل الإجمالي هؤلاء يرتفع في حالة ما لو تلقوا هذه التحويلات بالإضافة إلى قيامهم بالعمل في الاقتصاد الموازي، (بن قيدة، 2009، الصفحات 66-67) فمؤسسات الضمان الاجتماعي تعاني من مشكلة ارتفاع حجم عدم سداد الاشتراكات في مواعيدها المحددة، أو عدم التقدم للتسجيل في مؤسسة الضمان الاجتماعي (عيسى، 2011، صفحة 11)، والواقع يثبت أن حجم اشتراكات الضمان الاجتماعي تبقى مرتفعة جدا خاصة لتلك المؤسسات الناشطة في قطاع البناء و الأشغال العمومية والري إذ تضاف إلى الاشتراكات المدفوعة إلى CNAS والمقدرة بنسبة 36 % اشتراكات أخرى تدفع لـ CACOBATPH تقدر بـ 12.96 %، و هو ما يجعل تقريبا نصف أجرة العامل اشتراكات مضافا إلى ذلك الضرائب المختلفة، و لذلك التهرب أو النشاط في السوق غير الرسمية كان حتمية لذلك لإصلاح نظام التحصيل ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار هذه المعطيات.

**2-4- مدى تطبيق الدراسات الاكتوارية في نظام الضمان الاجتماعي:** إن المتأمل في اشتراكات الضمان الاجتماعي بالجزائر وبنسبها المرتفع يستنتج أنها غير مبنية على أية دراسة علمية، فمثلا لو تأملنا في نسبة اشتراكات الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية والمقدرة بنسبة 12.96 % نجد أنها غير مدروسة، وغير مبررة على عكس الدول المتقدمة التي تبني نسب الاشتراكات على أساس دراسات علمية من خلال مدى تأثيرها على التضخم، والمستوى المعيشية، وكذا مساهمته في تشجيع الاستثمار، وبالتالي لضمان تحصيل الاشتراكات بشكل يضمن التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي يجب استخدام الدراسات الاكتوارية في نظام الضمان الاجتماعي حتى يتم تحديد حجم الاشتراكات بنسب تتلاءم مع الواقع، ولا تكون عائق على التنمية ولا تكون أداة تؤدي إلى التهرب من دفع الاشتراكات وبالتالي تؤدي إلى الخلل في التوازن المالي لصناديق الضمان الاجتماعي، لذلك يجب تحديد حجم الاشتراكات لكافة صناديق الضمان الاجتماعي بناء على أساس دراسات اكتوارية حتى تضمن فعاليتها في الحفاظ على التوازن المالي وتشجيع التنمية وبالتالي ضمان تغطية اجتماعية لكافة المؤمنين الاجتماعيين.

**2-5- النظام المالي و تسيير أموال القطاع:** يتأثر قطاع الضمان الاجتماعي بالنظام المالي عموما حيث أن تسيير أمواله الموجودة في البنوك تتأثر بالنظام المالي المتبع، حيث يكون التأثير من خلال أسعار الفائدة، بالإضافة إلى مدى الثقة في النظام البنكي الذي يسيّر أموال القطاع لذلك فأى أزمة في النظام البنكي تنعكس سلبا على التوازن المالي لمؤسسات الضمان الاجتماعي فأزمة بنك الخليفة كبدت صناديق الضمان الاجتماعي ما يقارب 1000 مليار سنتيم وهو الرقم الذي أثر بشكل كبير على التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي ففي الوقت الذي كان من المنتظر أن تحقق هذه الأموال عوائد من جراء تواجدها في البنوك أدت إلى فقدها نهائيا، لذلك يمكن القول أن النظام المالي يعتبر أكبر محدد للتوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي كون إذ سيطرنا على كل الأمور من خلال التحكم في الاقتصاد الموازي وفعالية النظام الجبائي وملائمة حجم

الاشتراكات يبقى النظام المالي هو الأساس لأن أموال القطاع متواجدة على مستوى النظام البنكي وبالتالي أي خلل في النظام البنكي يؤدي إلى إحداث خلل في التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي، يضاف إلى هذا عامل التضخم الذي يؤثر على الاشتراكات، بالإضافة إلى الأزمات المالية التي تصيب النظام المصرفي في حال استثمار أموال الضمان الاجتماعي في الأسواق النقدية والمالية.

**2-6- الأزمات المالية وقطاع الضمان الاجتماعي:** تأثرت أنظمة الضمان الاجتماعي سلبا بالأزمة المالية والاقتصادية الحالية، وتراجعت المحافظ المالية نتيجة التراجع الحاد في الأسواق والأداء الاستثماري السلبي كما أدى ارتفاع حالات البطالة لتراجع العائدات من الاشتراكات، وفي الوقت ذاته ازدياد الإنفاق على المنافع (كونكوليفسكي، 2010)، فعلى المدى الأبعد قد تقود الأزمة العالمية الحالية لإعادة توزيع الأدوار، وإطار عمل العديد من أنظمة الضمان الاجتماعي الوطنية، وأما على المدى الأقصر، على أي حال فيبقى التحدي الذي يقف في وجه العديد من أنظمة الضمان الاجتماعي هو الحفاظ على التوازن المالي، وقد أظهرت دراسة مسحية حديثة للجمعية الدولية للضمان الاجتماعي حول أثر الأزمة على صناديق الضمان الاجتماعي، الأداء الاستثماري السلبي للعديد من تلك الصناديق، وتركزت تلك النتائج في الدول الصناعية، وقد مثلت الخسارة بالنسبة لبعض ما يعادل الدخل الاستثماري لفترة 05 سنوات، أو حوالي 25% من صافي قيمة الأصول للصندوق ومع تحوّل أزمة "الرهن العقاري" إلى أزمة عالمية اقتصادية، ارتفعت معدلات البطالة في العديد من الدول، قدرتها منظمة العمل الدولية بحوالي 239 مليون بطالمع نهاية عام 2009 ، بزيادة تصل لحوالي 59 مليون مقارنة بعام 2007 والنسبة للعديد من أنظمة الضمان الاجتماعي، فقد أدّى ارتفاع معدلات البطالة لتراجع أعداد المشتركين وبزوغ مطالبات جديدة للمنافع التأمينية. فظرا للتغيرات التي شهدتها الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة من خلال الهزات المالية التي ضربت كبريات الأنظمة المالية في العالم وحب اتخاذ مبدأ الحيطة والحذر، وذلك نظرا لهشاشة النظام المصرفي الجزائري، لذلك أي خلل يمكن أن يجعل من قطاع الضمان الاجتماعي أمام مجاهمة مشكلة التوازن المالي لأن مجمل أموال الضمان الاجتماعي مسيرة من قبل البنوك، لذلك يجب أخذ أهمية التغيرات التي تحصل على مستوى الأنظمة المالية العالمية في الحسبان، من خلال إمكانية تأثير الأزمة بشكل أو بآخر هذا ما يجعل الضمان الاجتماعي أمام مجاهمة إشكالية التوازن المالي .

**أخورد الثاني: المتغيرات المتحركة في أداءات الضمان الاجتماعي:** تعتبر الأداءات التي يقدمها قطاع الضمان الاجتماعي هي جوهر الغرض الذي أنشئ لأجله حيث أن تغطية الأخطار الاجتماعية يرتبط بالعديد من الضوابط والمتغيرات التي تتحكم فيه كمصادر التمويل باعتبارها المحدد الرئيسي لضمان التغطية، وطبيعة الأداءات التي يقدمها... الخ وبغرض تحديد المتغيرات المتحركة في التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي من خلال مدخل الأداءات يجب معرفة أبرز هذه الأداءات التي يعطيها قطاع الضمان الاجتماعي في الجزائر ومن ثمة استقرار أبرز العوامل والمتغيرات التي تحكمها كونها من المحددات التي تؤثر مباشرة في التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي.

**1- الأداءات التي يعطيها نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر:** يغطي نظام الضمان الاجتماعي العديد من الأخطار الاجتماعية خاصة تلك المنصوص عليها في الإعلانات والمواثيق الدولية لاسيما الواردة في الاتفاقية رقم 102 الصادرة عن



المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته 35 المنعقد في جنيف سنة 1952 والتي حددت المزايا الدنيا التي تضمنها أنظمة التأمينات الاجتماعية وهي كما يلي : الرعاية الطبية، تعويضات المرض، البطالة، طوارئ العمل، الشيخوخة، التقديرات العائلية، الأمومة، العجز، الوفاة. (سلامة، 1997، الصفحات 27-28)

ويغطي نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر كل هذه المزايا الواردة في هذه الاتفاقية زيادة على المساعدات الاجتماعية التي تقدمها الدولة للفئات المحرومة، تغطي صناديق الضمان الاجتماعي الأخطار التالية تغطية حوادث العمل والأمراض المهنية ، تغطية الوفاة والعجز والأمومة بالإضافة إلى مختلف أنواع التقاعد والعطل المدفوعة الأجر والعطل الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لبعض القطاعات كالبناء والأشغال العمومية، تغطية تعويضات المرض... الخ ، وجراء تقديم هذه الأداءات يتحمل نظام الضمان الاجتماعي تكاليف التسيير بالنسبة للإدارة والمستخدمين زيادة على مصاريف الاستثمار التي يتطلبها منح وتطبيق هذه الأداءات كالاستثمار في تكنولوجيا المعلومات مثل إدخال بطاقة الشفاء، زيادة على الاستثمارات في القطاع الصحي كبناء المستشفيات والمراكز الصحية التابعة لمؤسسات الضمان الاجتماعي.

**2- محاولة حصر العوامل و المتغيرات المتحركة في التوازن المالي من خلال مدخل الأداءات:** يمكن حصر مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تتحكم في التوازن المالي لمؤسسات الضمان الاجتماعي بالجزائر من خلال مدخل الأداءات التي يغطيها كما يلي :

**2-1- المتغيرات المتعلقة بالقطاع الصحي:** إن الخدمات الصحية تعد أعلى أنواع الخدمات تكلفة حيث يبلغ حجم الإنفاق العالمي على الخدمات الصحية سنويا ترليون دولار (عصماني، 2008، صفحة 5) ويتوقع أن تزيد خلال السنوات القادمة فقطاع الخدمات الصحية والرعاية الطبية بالجزائر عرف تطورات كبيرة خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي تزامنت مع التغيرات والتطورات التي شهدتها المجتمع الجزائري بشكل عام ولعل أبرزها هو فتح الاستثمار في هذا القطاع وعلى الرغم من ما تنفقه الدولة على الرعاية الصحية وما تبذله من جهود لرفع مستواها إلا أن الاستفادة من ذلك مازال دون المستوى المطلوب، وبقي القطاع الصحي عرضة للعديد من المشاكل والتي لها الأثر السلبي على صحة المواطن وتأثيرها المباشر على التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي ومن ضمن المتغيرات المتعلقة بالقطاع الصحي نذكر:

**2-1-1- جودة الخدمة الصحية:** كلما كان مستوى الخدمات الصحية جيد يعني عدم ولوج المريض إلى المراكز الصحية مرارا وتكرارا، وكلما كان مستوى الخدمات الصحية متدني فإنه يلجأ مرارا وتكرارا على العيادات حتى يكون إحساسه بأنه تعافى من المرض، ويكمن التأثير على التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي في ارتفاع نفقات الأدوية ففي الوقت الذي كان من المفروض أن يلجأ مرة واحدة تحدد له وصفة طبية تكون هي علاج للمرض، أصبح هناك وصفات طبية متعددة نتيجة لعدم وجود جودة في الخدمة الطبية وبالتالي أكثر من وصفة تحرر، ومن ضمنهم وصفة واحدة هي التي تكون علاج للمرض بينما الوصفات الأخرى يمكن اعتبارها خسائر مالية جراء اقتناء الأدوية وعدم الانتفاع بها.

**2-1-2- الاستثمار في القطاع الصحي:** نظرا للدور الذي يلعبه قطاع الضمان الاجتماعي في تمويل المنظومة الوطنية للصحة وحب عليه الاستثمار في القطاع الصحي حتى يقلل من بعض التكاليف على الأقل ويوفر بعض الاختصاصات الأكثر ندرة التي يفقدانها يتم تحويل المرضى إلى الخارج لذلك يقوم قطاع الضمان الاجتماعي بالاستثمار في القطاع الصحي مثل بناء هياكل صحية ومستشفيات تكون تابعة لأنظمة الضمان الاجتماعي فهذا الاستثمار يكلف قطاع الضمان الاجتماعي مبالغ مالية ضخمة تؤثر سلبا على التوازنات المالية لهذا القطاع في حالة عدم مراعاة الإمكانيات المالية المتاحة، بالرغم من تقليل بعض التكاليف فيما بعد ومن ضمن المؤسسات الاستشفائية التابعة له نجد مستشفى بوسماعيل المتخصص في جراحة القلب للأطفال وكذا الديوان الوطني للأعضاء الاصطناعية ولواحقها للمعوقين بين عككون كل هذه الهياكل من شأنها تقليص فاتورة تعويضات النفقات الطبية بشكل عام.

**2-1-3- أداءات تحويل المرضى إلى الخارج:** في كثير من الأحيان يتصادف الأطباء مع بعض العمليات الجراحية بالغة التعقيد، مما يصعب إجراء هذه العمليات الجراحية مما يؤدي إلى تحويلها إلى الخارج هذا ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الصحة بشكل باهض، ويتم هذا التحويل نظرا لعدم توفر الخبرة الطبية المؤهلة داخل التراب الوطني لإنجاز بعض العمليات الجراحية، بالإضافة إلى غياب الإمكانيات اللازمة لإجراء بعض العمليات وتكون في هذه الحالة نفقات الضمان الاجتماعي مرتفعة جدا، إذ في هذه الحالة يتحمل الضمان الاجتماعي ثلاثة نفقات رئيسية وهي:

- نفقات نقل المريض إلى الخارج ومن يرافقه.
- نفقات الإقامة بالمستشفى بالإضافة إلى التكاليف الملحقه بالأدوية والأكل وإجراء العملية.
- لذلك يعتبر تحويل المرضى إلى الخارج من ضمن المحددات الأساسية للتوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي ويتحدد بعوامل عدة نذكرها كما يلي:
- نقص بعض التخصصات الطبية داخل التراب الوطني يؤدي إلى افتقار المستشفيات لأطباء مؤهلين لإجراء بعض الأنواع من العمليات الجراحية؛
- نقص الأجهزة المتعلقة بإجراء بعض العمليات الجراحية يحول دون إجراء هذه العمليات وتحويلها إلى الخارج.

**2-1-4- ضعف تمويل القطاع الصحي وعدم التوازن في توزيع الهياكل الصحية:** تعاني الجزائر من العديد من المعوقات التي أثرت سلبا على واقع التنمية الصحية، ويمكن إجمال هذه المعوقات بالنظر لواقع القطاع الصحي في النقاط التالية: (بومعراف و عماري، 2010/2009، الصفحات 32-33)

- ضعف تمويل القطاع الصحي وضعف وقلة وسوء توزيع الهياكل الصحية على التراب الوطني مقارنة باحتياجات المجتمع الصحي حيث أن تمويل القطاع الصحي لما تكون مصادره متنوعة فسيخفف الضغط على الضمان الاجتماعي وكلما كانت مصادر تمويله محدودة فسيزيد الضغط على قطاع الضمان الاجتماعي لذلك يمكن اعتبار مصادر تمويل القطاع الصحي من محددات التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي.

- بينما قلة وسوء توزيع الهياكل الصحية في الجزائر يظهر بالنظر إلى الارتفاع المتزايد في عدد السكان وعدم مصاحبة ذلك ارتفاع مماثل في الهياكل الصحية وينعكس هذا على التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي من خلال مختلف النفقات الإضافية التي تتحملها صناديق الضمان الاجتماعي في ضمانها لتغطية صحية لكافة المؤمنين الاجتماعيين من خلال تكاليف التنقل وتكاليف الإيواء....الخ.

**2-1-5- سوق الأدوية وتأثيره على قطاع الضمان الاجتماعي:** يعتبر سوق الأدوية كقطاع اقتصادي ذو أهمية كبيرة في كل بلدان العالم، وهو ذو حساسية خاصة بالنسبة للسلطات العمومية، وذلك لوزنه من الناحية الاقتصادية والمالية وكذا لخصوصيته الاجتماعية، حيث نجد في الدول المتقدمة اهتمام كبير بالتحكم في النفقات العمومية للصحة والمحافظة على نظام التأمينات الاجتماعية، بينما في الدول النامية فإن اهتمام الدولة ينصب أساسا على توفير الأدوية للمواطن وضمان الخدمات والرعاية الصحية.

وباعتبار الدواء سلعة كغيره من السلع الاستهلاكية فإنه يخضع لقواعد السوق ولضغوط اقتصادية داخلية وخارجية، فالضغوط الداخلية تتلخص أساسا في رغبة السلطات العمومية في ترشيد هذا القطاع وتأقلمه مع السياسة الوطنية للصحة التي ترمي إلى ضمان توفير الأدوية للمواطن وتوفير العلاج والرعاية الصحية، أما الضغوط الخارجية والتمثلة أساسا في الالتزامات التي وقعت عليها الجزائر خاصة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي دخل حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005، وكذا المفاوضات الجارية مع المنظمة العالمية للتجارة قصد الانضمام إليها والتي تفرض علينا بالضرورة احترام وتطبيق كل الاتفاقيات التي جاءت بها، والتي تفرض علينا ضرورة إصلاح هذا القطاع كغيره من القطاعات الاقتصادية وتعديل التشريعات الوطنية المنظمة له حتى تتماشى مع المتطلبات والالتزامات الموقع عليها من طرف الجزائر. (بوشنافة، 2006-2007، صفحة 254)

إن صناعة الأدوية تعتبر من أهم المحددات التي تتحكم في نفقات القطاع الصحي وبعبار الضمان الاجتماعي مسؤولا عن تعويض نفقات الأدوية لكافة المؤمنين الاجتماعيين فإن توازناته المالية تتحدد تبعا للتغيرات التي تحصل على سوق الأدوية. لذلك كلما أمكن التحكم في الصناعة الدوائية كلما أمكن التحكم في التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي بالنظر إلى النفقات الكبيرة لهذا القطاع خاصة أثناء الإشاعات التي تحدث في بعض الأحيان والتي تحتم على المسؤولين اقتناء أدوية ولقاحات قد لا تستعمل نهائيا مثل ما حدث مع لقاحات أنفلونزا الخنازير.....الخ. وبالتالي يجب توفير مناخ ملائم يعمل على تأمين الحصول على الأدوية وبصفة منتظمة وبأقل تكلفة لذلك يجب العمل على بناء صناعة صيدلانية بإمكانها توفير كل المنتجات الدوائية حتى تتمكن من الحفاظ على التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي وتأمين الرعاية الصحية لكافة المجتمع.

**2-1-6- ذهنية الطبيب:** من الملاحظ اليوم أنه عند زيارة بعض الأطباء كأول سؤال يوجهه لك هل أنت مؤمن لك اجتماعيا أم لا، وفي حالة وجودك غير مؤمن لك اجتماعيا يستشيرك في الشخص الذي تسجل باسمه الوصفة للحصول على التعويض من قبل الضمان الاجتماعي، لذلك في اعتقادنا أن هذه الفكرة لا يمكن إزالتها من عند البعض إلا من خلال جوانب التكوين التي تحتمهم على ذلك بينما عند كافة المواطنين لا تكون إلا بالتوعية وضرورة الانخراط في الصناديق التي يخولها القانون لكل شخص.

كما أن هناك أشخاصا ليسوا بمرضى ويجررون بالتنسيق مع الأطباء وصفات طبية تحمل مبالغ مالية معتبرة وتكون في الغالب مع الأفراد الذين يكون أقربائهم صيادلة ويستغلون الأدوية التي يشتريها المواطنون بصفة عشوائية دون استشارة الطبيب ويتزعمون منها تلك القصاصات ويجررون وصفات بمبالغ مالية كبيرة ويتم تعويضهم عنها بالرغم من أنهم غير مرضى، وهذا يمكن إرجاعه إلى العامل الأخلاقي للطبيب الذي حرر هذه الوصفة بالرغم من علمه في ذلك، كما أن الصيدلي له الجزء الأخر من هذه المهمة.

إن الإضرابات المتكررة التي شهدتها القطاع الصحي في الآونة الأخيرة تبين لنا ضرورة إعادة هندسة القطاع الصحي حتى يتمكن من تحقيق أهدافه، فينبغي غرس العامل الأخلاقي لدى ممتهيي القطاع الصحي جميعا لأن القضية هي أبعد من أن تكون قضية مداخيل وأجور وحسب بل حياة الإنسان والتي تعتبر أعظم نعمة منحها المولى جل وعلى لعباده، لذلك يجب إعادة النظر في طريقة تكوين المهن الطبية بشكل جذري بالإضافة إلى إعادة النظر في القوانين التي تحكم المنظومة الوطنية للصحة.

## 2-2- تحليل المتغيرات المتعلقة بمختلف الأداءات غير الصحية: بالإضافة إلى مختلف الأداءات الصحية التي يغطيها نظام

الضمان الاجتماعي في الجزائر هناك العديد من الأداءات الغير الصحية والتي تتأثر بعدة عوامل وفيما يلي جزء منها:

### 2-2-1- مصاريف إدارة قطاع الضمان الاجتماعي وأجور المستخدمين: تعتبر التكاليف الإدارية من بين أحد العوامل

الهامة المؤثرة في التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي حيث كلما ارتفعت التكاليف الإدارية كلما كان احتمال العجز كبيرا، حيث أن تثبيت التكاليف الإدارية بنسبة محددة من الأجور (كما في الغالبية العظمى من الدول) لا يشكل الحوافز لتخفيض التكاليف... وقد يكون البديل لذلك هو وضع التكاليف كنسبة من عائد رأس المال كما هو الحال في كوستاريكا.

(لاغو، 2006، صفحة 78)

تعتبر تكاليف تقديم الأداءات من بين العوامل المؤثرة على التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي بالجزائر حيث يشمل قطاع الضمان الاجتماعي على شبكة كبير من الصناديق هذا ما يجعل تكاليف تسييرها كبيرة، سواء تعلق الأمر بالتكاليف الإدارية أو مصاريف المستخدمين.

### 2-2-2- تكاليف إدخال التكنولوجيا في تسيير القطاع ومدى مواكبة البيئة لذلك: لقد فرضت الثورة التكنولوجية

نفسها بإلحاح على قطاع الضمان الاجتماعي، مما استوجب إدخال هذه التكنولوجيا في التسيير ولعل أهم عامل يجب الحديث عنه هو عصنة المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي بنظام البطاقة الالكترونية الشفاء، والتي كلفت خزينة إدارة الضمان الاجتماعي 16 مليون أورو، بالإضافة إلى خلق مصالح خاصة بتطبيق هذا النظام وبالنظر إلى هذا المبلغ المالي نجد أن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال يتطلب أموال ضخمة، لذلك يمكن اعتبارها من محددات التوازن المالي.

لضمان منظومة وطنية للضمان الاجتماعي متوازنة ماليا يجب دراسة وتحديد أبعاد العملية الاستثمارية المراد القيام بها ومدى تأثيرها على التوازن المالي في لحظة اقتناء هذا الاستثمار من حيث إمكانية كفاية أموال الضمان الاجتماعي لتنفيذ هذه العملية الاستثمارية، ومدى مواكبة البيئة التي ينفذ فيها هذا الاستثمار وقدرتها على تحمله من الناحية المالية. كما هو معلوم أن مختلف المحطات التي يسير عليها نظام الضمان الاجتماعي بالجزائر تقريبا هي نفسها التي يطبقها نظام الضمان الاجتماعي

الفرنسي ، على الرغم من الاختلاف الكبير بين البيئة الموجودة في الجزائر والبيئة الموجودة في فرنسا ، إذ أن بطاقة الشفاء التي يتم تطبيقها حاليا في الجزائر ما هي إلا نسخة طبق الأصل عن بطاقة فيدال المطبقة في نظام الضمان الاجتماعي الفرنسي ، ومن هنا تتساءل هل البيئة التي يتواجد فيها نظام الضمان الاجتماعي بالجزائر هي نفسها التي يتواجد فيها نظام الضمان الاجتماعي الفرنسي.

لذلك إن تنفيذ أي استثمار يجب أن يتم فيه مراعاة عامل البيئة التي يطبق فيها من جهة ومدى قدرة الضمان الاجتماعي بكافة مكوناته على تحمل تطبيق هذه التكنولوجيا حيث أن إدخال بطاقة الشفاء يقتضي وجود مهندسين مؤهلين لتنفيذ تطبيق هذه التكنولوجيا ، حتى ثقافة المجتمع الذي ستطبق فيه هذه التكنولوجيا ومدى قبوله لها. لذلك يمكن اعتبار عامل البيئة محدد آخر للتوازن لنظام الضمان الاجتماعي.

**2-2-3- المصاريف المدفوعة لقاء إنجاز استثمارات في القطاع:** جراء التخصص الذي يشهده قطاع الضمان الاجتماعي تدريجيا من خلال توسيع شبكاته وزيادة عدد صناديقه فان هذا سيكلف مبالغ إضافية لبناء هذه الهياكل الجديدة وتوظيف عمال جدد لذلك عند القيام بأية عملية في هذا المجال يقتضي القيام بدراسة معمقة فيما يتعلق بهذه الاستثمارات على التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي.

### 2-3- عوامل أخرى مؤثرة في الأداءات :

**2-3-1- أداءات التقاعد:** إن الزيادات الدورية في معاشات التقاعد تعتبر من ضمن المحددات الأساسية للتوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي، إذ بالرغم من تحسين المستوى المعيشي للشخص المتقاعد يجب أن تراعى مصادر تمويل معاشات التقاعد حيث إذا كانت الزيادة في الأجور دون تدبير مصادر تمويل هذه الزيادة يؤدي إلى عجز في النظام لذلك يجب أن تتدخل الدولة في تمويل هذه الزيادات حتى تحفظ كرامة الشخص المتقاعد من جهة وتصون التوازن المالي لأنظمة الضمان الاجتماعي من جهة أخرى، وبناء عليه كلما تم التغيير في معاشات ورواتب التقاعد سيؤدي إلى تأثير مباشر على التوازن المالي للضمان الاجتماعي. خاصة تلك المرتبطة بإطارات الدولة وطبيعة معاشاتهم.

**2-3-2- ظروف العمل:** تعتبر ظروف العمل من ضمن المحددات الهامة للتوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي حيث كلما كانت ظروف العمل مناسبة وذات حماية أكبر فهي تمنع من وقوع إصابات وحوادث العمل، والعكس صحيح حيث كلما كانت الظروف غير مناسبة تؤدي إلى حدوث حوادث العمل وبالتالي تزداد معها التعويضات، سواء إذا توقف العامل عن العمل لمدة معينة وبالتالي يستفيد من تعويضات المرض والأجر حتى يستنفذ قواه ويعود إلى العمل، وإذا تسببت في عجز سيؤدي إلى منح الشخص المصاب منحة عجز بحسب نسبة العجز، وإذا انجر عن الحادث وفاة سوف يقوم الضمان الاجتماعي بمنح مبلغ رأس مال الوفاة بالإضافة إلى المنحة الشهرية لذوي الحقوق.

تبقى ظروف العمل من العوامل المحددة للتوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي خاصة للقطاعات الناشطة في المجال الصناعي ومجال البناء والأشغال العمومية نظرا لطبيعة النشاط التي يتم فيها، إذ يعتبر تحسين مناخ العمل أمر جد مهم لتقليص النفقات.

**2-3-3- فعالية وجودة خدمات التأمينات الاجتماعية كمحدد للتوازن المالي:** يمثل تقديم الخدمات ذات النوعية الممتازة مع الحفاظ على الفاعلية، واحدا من أهم التحديات التي تواجه هيئات ومؤسسات التأمين الاجتماعي على المستوى العالمي ويعني مفهوم الفاعلية بهذا الخصوص، فاعلية التكلفة وفاعلية الوقت معا، فالتحدي المذكور صار أكثر صعوبة، بدخول بلدان العالم القرن الواحد والعشرين، حيث تضاعفت أعداد الأعضاء المنتسبين لهيئات الضمان الاجتماعي، والطلب على الفاعلية من ناحية التكلفة ونوعية الخدمات والمستوى الأفضل للمنافع، والقيمة الأعلى للفائدة بشكل ملحوظ خلال فترة قصيرة مع التطورات الكمية لاسيما في مجال تقنية المعلومات والاتصال والإدارة إضافة إلى ارتباط ذلك بالتغيرات المتسارعة في الإحصائيات للسكان من حيث المواليد والوفيات والصحة ومختلف المشكلات المتعلقة بها وعملية التمدن والتحضر والتطورات الاجتماعية والاقتصادية. (زبيدي دسوقي، 1996، صفحة 208). وعلى ضوء هذه المعطيات يمكن بلورة مجموعة من العوامل التي تتحكم بشكل أو بآخر في التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي، فكلما كان أداء الضمان الاجتماعي أفضل وجيد يؤسس لزيادة الأفراد المنتمين إلى النظام والولاء له وبالتالي دفع الاشتراكات وهذا ما يجعل النظام يحافظ على التوازن المالي، والعكس صحيح حيث كلما كان الأداء ضعيف كلما أصبح الفرد المنتسب يتهرب من دفع الاشتراكات ويحاول الاستفادة بمختلف الطرق غير المشروعة هذا ما يؤسس لحل في التوازن المالي لذلك يمكن اعتبار الأداء محدد من محددات التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي.

**2-3-4- متغير النمو الديمغرافي:** لقد تضاعفت مصروفات الضمان الاجتماعي كنسبة إجمالية من إجمالي الناتج القومي بين مختلف دول العالم، ومع بروز النظم الرشيدة لتدبير الوسائل الاجتماعية وتغطيتها لشرائح كبيرة من السكان، أصبحت تواجه ضغوطا متزايدة جراء التغيرات الديمغرافية، خاصة مع انخفاض معدل المواليد نسبيا عما كان في السنوات القليلة الماضية ... ويكون من المتوقع أن تتضاعف الشريحة السكانية فوق سن الستين سنة مستقبلا، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع معاشات التقاعد من جهة وارتفاع تكاليف الخدمات الصحية لهم من جهة أخرى، كما أن هناك تغيرات أخرى أحدثت ضغوطا جديدة على مختلف أنواع المساعدات الاجتماعية والمالية مثل تزايد عدد الأسر التي لها إيرادات، والعدد المتزايد لحالات الطلاق في الآونة الأخيرة. (نيل، 1994، الصفحات 46-47)

إن التقدم التقني والعلمي، قد أحدثا تحسنا شاملا في ظروف الحياة، وقد نتج عن ذلك زيادة في متوسط عمر الفرد وهو أمر ملحوظ وبالأخص لفئة المسنين، هذه العملية والمصحوبة بالتغيرات الثقافية، لا تؤدي فقط إلى بطئ تقدم النمو السكاني، ولكنها تحدث تغيرات في الهيكل الديمغرافي، وخصوصا فيما يتعلق بحدوث انخفاض في تعداد الشباب وزيادة في أعداد من يتم تصنيفهم على أنهم وصلوا إلى حلقة العمر الثالث، فالعديد من الدراسات تشير إلى توقعات التغير الديمغرافي بالنسبة للمستقبل القريب إلا أن المواقف الحالية ستزيد من سيئ إلى أسوأ مع تناقص تدريجي في عدد الشباب وارتفاع فئة المسنين.

**2-3-5- النوعية التأمينية كعامل مؤثر على التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي:** إن ضعف الاتصال في المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي يعتبر من العوامل المهمة التي أدت إلى زيادة تموقع الجمهور خارج نطاق الحماية الاجتماعية وبالأخص فئة العمال غير الأجراء هذا ما يستدعي الترويج بشكل جيد. (درار، 2004-2005، صفحة 66). إن الاتصال بين

## محددات التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي بالجزائر

الضمان الاجتماعي والجمهور المستهدف في الجزائر يعتبر ضعيفا مقارنة بالدور الذي يلعبه هذا القطاع الحيوي في حياة المجتمع، فغالبية الجزائريين لا يعرفون عن الضمان الاجتماعي سوى تعويض الأدوية ومنح معاشات التقاعد، بينما مختلف المزايا الأخرى لا يعرفون عنها أي شيء وهذا بطبيعة الحال راجع إلى نقص ثقافة التأمين الاجتماعي في المجتمع الجزائري، وهذا خير دليل على غياب الاتصال بين صناديق الضمان الاجتماعي والمؤمنين الاجتماعيين.

**اخور الثالث: تحليل المتغيرات المتحركة في التوازن المالي للمؤسسات الضمان الاجتماعي على ضوء مساهمته في الجهود الوطني للتنمية**

تعتبر مساهمة نظام الضمان الاجتماعي في تطور المجتمع وتنمية دعائم الاقتصاد أمرا له أهمية خاصة ينبغي أن تكون بمثابة محور ارتكاز لعملية إصلاح نظام التأمين الاجتماعي، وأحد المجالات المحددة الذي يختص بالعلاقة المتداخلة بين سوق العمل والحماية الاجتماعية، والطريقة التي بواسطتها يمكن للحماية الاجتماعية تعزيز الإنتاجية والنمو الاقتصادي، فالجزائر أعطت ديناميكية جديدة للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي انتهجتها مع مطلع الألفية الجديدة وكان لنظام الضمان الاجتماعي مكانة خاصة من هذه الإصلاحات، ونظير الدور المهم الذي يلعبه قطاع الضمان الاجتماعي في الاقتصاد الوطني كان لابد من تحليل مختلف المتغيرات التي تتحكم في التوازن المالي لهذا القطاع على ضوء مساهمته في التنمية الاقتصادية، ولعل أبرز عاملين يمكن الحديث عنهما في هذا المجال هما سياسة البطالة والتشغيل من جهة ومدى إسهام مؤسسات الحماية الاجتماعية في خلق مناصب العمل لذلك سنقوم بعرض التوجهات الإنمائية للحكومة الجزائرية ومدى تأثيرها على التوازن المالي للمؤسسات الضمان الاجتماعي.

تبنّت الجزائر منذ (2001-2014) ثلاثة برامج ومخططات تنموية بأغلفة مالية معتبرة حيث حدد برنامج الإنعاش الاقتصادي بمبلغ مالي قدر بـ 525 مليار دينار جزائري، (قويدري، 2006، صفحة 215) وكان نصيب قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي يقدر بـ 17 مليار دج ووزعت على النحو التالي:

**الجدول 2: توزيع مخططات التنمية خلال 2001-2004**

السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع
1- التشغيل	1.15	2.65	3.5	2.0	9.3
- القروض المصغرة	1	2.5	3.5	2.00	9.0
- أعمال ذات منفعة عامة وذات كثافة لليد العاملة	0.15	0.15			0.3
2- الحماية الاجتماعية	2.35	3.35	1	1	7.7
- المساهمة في الضمان الاجتماعي	1	2			3
- إعادة تأهيل المؤسسات المختصة.	0.5	0.5	1	1	3
النقل المدرسي	0.35	0.35			0.7
نشاطات اجتماعية أخرى	0.5	0.5			1
المجموع الكلي	3.5	6	4.5	3	17

المصدر: قويدري كمال، مرجع سبق ذكره، ص 215

من خلال الجدول نلاحظ أن الدعم المتعلق بهذا الفصل يهدف إلى تعزيز مجال الشغل والتكفل بالجانب الاجتماعي

حيث: بالنسبة للشغل خصص له مبلغ 9.3 مليار دينار وهذا عن طريق منح القروض المصغرة بهدف:

- مكافحة الفقر والتمهيش؛ - تخفيف البطالة، خاصة في المناطق الريفية؛ - تعزيز النقل المدرسي؛
- ترقية المهن الفتية (الصغيرة) وتشجيع العمل الإنتاجي في المنزل - الرد على الطلبات الكثيرة المتعلقة بالعمل والمقدرة بـ 100000 ملف مودع؛

أما بالنسبة للحماية الاجتماعية فخصص لها مبلغ 7.7 مليار دج وهذا بهدف:

- إعادة النظر في المستحقات المتأخرة للعمال والمساعدات الاجتماعية؛
- تأهيل المؤسسات المختصة بالتكفل الاجتماعي (مؤسسات إعادة التربية، دور العجزة، الأطفال المعوزين والمعاقين... الخ) وإدماج هذه الفئات في المجتمع.

إن المحلل لحجم المبالغ التي يستفيد منها الضمان الاجتماعي من ضمن هذه المخططات يجد أنها ضعيفة خاصة وأن الضمان الاجتماعي استفاد في السنتين الأولى والثانية فقط من عمر مخطط الإنعاش الاقتصادي.

أما فيما يخص برنامج دعم النمو (2005-2009): فالحكومة خصصت له غلاف مالي هام فور تنصيبها قدر الاعتماد المالي للمخصص له بـ 17500 مليار دج، بغرض مواصلة مجهودات إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط، ومرافقة أداة الإنتاج الوطنية الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي. (زرمان، 2010، صفحة 205)

أما المخطط التكميلي لبرنامج دعم النمو (2010-2014): فخصصت له الحكومة اعتماد مالي ضخم جدا قدر بـ 286 مليار دولار لكن الشيء الملاحظ هو ابتعاد الدولة عن تمويل ودعم قطاع الضمان الاجتماعي بالرغم من تزايد الإنفاق العمومي باستثناء التكفل الاستثنائي من قبل الخزينة العمومية بالزيادات الاستثنائية في معاشات التقاعد والتي شهدت ارتفاعا فاق نسبة 50% في الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2010 وهو الأمر الذي استوجب تدخل الدولة بالإضافة إلى تكفلها بدفع اشتراكات الفئات الخاصة، ومواصلتها الدائمة في مكافحة الاقتصاد غير الرسمي وتوسيعها لنشاط التضامن الوطني هذا يخفف على الأقل من حدة الأزمة في صناديق الضمان الاجتماعي. إن دعم قطاع التشغيل سيكون له انعكاس ايجابي على التوازن المالي لمؤسسات الضمان الاجتماعي حيث لما توفر مناصب الشغل ستزيد حصيلة الاشتراكات وينقص الطلب على أداءات البطالة وبالتالي يمكن الحفاظ على التوازن المالي، زيادة على هذا فان تمويل الدولة لبرامج الحماية الاجتماعية للفئات التي لا تغطيها مظلة التأمينات الاجتماعية بالنسبة للفئات محدودة الدخل سيحجب مؤسسات الضمان الاجتماعي طرق الاحتيال التي يلجأ إليها الأفراد غير المؤمن لهم اجتماعيا.

**1- المتغيرات الاقتصادية وحدود التأثير على قطاع الضمان الاجتماعي:** من أهم العناصر المؤثرة في الضمان الاجتماعي المتغير الاقتصادي المتمثل أساسا في مستوى الأجور ومستوى التوظيف فالأجر هو المحدد لمستوى المساهمات الخاصة بالأجراء فرغم ارتفاع مستوى الأجر القاعدي في السنوات الأخيرة بنسب مقبولة إلا أن ذلك يبقى ضمنيا وهو أجر اسمي وليس



حقيقيا، حيث تتحكم الدولة ضمينا وبمساعدة الأطراف الاجتماعية الأخرى بتحديد المساهمات وكذلك الأجور لأن المفاوضات تخضع لضوابط معينة تأخذ بعين الاعتبار الطرف الاقتصادي وغلاء المعيشة ونتائج المؤسسات الاقتصادية والمالية في ظل حدود مسبقة من الأسقف، فالأجور تبعا لذلك ليست محددة بضوابط العرض والطلب على مستوى سوق الشغل، فيمكن أن تكون أقل من الأجر التوازني لسوق الشغل وبذلك تكون المساهمات أقل مما هو ممكن من الناحية الاقتصادية البحتة، كما أن عدد النشيطين المتحصلين على عمل متغير هام جدا خاصة بالنسبة للنظام التوزيعي لأنه يعتبر القاعدة الأساسية للمداخيل التي من خلالها يواجه النظام مختلف المصاريف، وهذا المتغير مرتبط أشد الارتباط بالتطور الاقتصادي ومستوى الاستثمارات الموجهة للنشاطات الجاذبة لليد العاملة وهكذا نتأكد من أن النشاط الاقتصادي هو أساس تمويل وديمومة نظام الضمان الاجتماعي بخلاف ما يذهب إليه بعض المفكرين الذين يرجعون مشاكل النظام التوزيعي إلى المتغير الديمغرافي دون سواه ففي المجتمعات الفتية يتحدد مصير أنظمة الضمان الاجتماعي التوزيعية من خلال البعد الاقتصادي فكلما كانت البطالة مرتفعة والأجور متدنية إلا وظهرت الاختلالات والعجز. (مبارك، 2010)

## 2- السياسات الرامية لتخفيف ضغوط سوق العمل في الجزائر وأثرها على التوازن المالي لمؤسسات الضمان الاجتماعي:

وتتمثل في مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى ترقية وتدعيم قطاع الشغل، والقضاء على البطالة، وفيما يلي بعض الإجراءات المتخذة في هذا الشأن:

- جهاز الإدماج المهني للشباب؛

- التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة؛

- الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة؛

- عقود ما قبل التشغيل؛

- تشجيع إنشاء المؤسسات المتوسطة والصغيرة لخلق مناصب الشغل؛

فعالية سياسة التشغيل ومدى إمكانيتها في القضاء على البطالة تعتبر محدد مهم لتوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي حيث كلما كانت النظرة الاقتصادية لسياسات التشغيل ترتقي للتخفيف من مشكلة البطالة فإن هذا يساعد في استقرار التوازن المالي لصناديق الضمان الاجتماعي والعكس صحيح لما تكون السياسات المنتهجة ظرفية ولا تستند لأية مقاربة أو اتجاه مدروس سوى اتجاه الإنفاق العمومي لذلك يجب أن نتوقف مطولا عند مشكلة التوازن الاقتصادي الكلي كما يمكن أن تتأثر اشتراكات الضمان الاجتماعي من جراء التدابير المتخذة على قطاع التشغيل من خلال منح العديد من التحفيزات سواء المتعلقة بالاشتراكات، أو بمختلف التحفيزات الجبائية ويمكن بلورتها فيما يلي:

## 2-1- من خلال منح التحفيزات فيما يخص الاشتراكات: في إطار ترقية قطاع التشغيل تم تخفيض الاشتراكات المتعلقة

بالضمان الاجتماعي لفائدة أرباب العمل الذين يوظفون الشباب في إطار دعم تشغيل الشباب حيث تنخفض حصة اشتراك الضمان الاجتماعي الخاصة برب العمل إلى 07 %، بينما تنخفض حصة العامل إلى 05 %، لتصبح مجموع المساهمة تقدر بنسبة 12% بعدما كانت النسبة القانونية في الحالة العادية 35 % وبالتالي الفرق يقدر بـ 35 - 12 = 23 والملاحظ لهذا

الرقم 23% أنه كبير، لذلك يعتبر من محددات التوازن المالي لأن هؤلاء الأفراد يستفيدون من أداءات الضمان الاجتماعي لكن بالمقابل لا يدفعون كل الاشتراكات، كما نظم المشرع الجزائري هذا التحفيز من خلال ما ورد في العديد من النصوص القانونية ولعل أهمها: ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 07-386 المؤرخ في 05 ديسمبر 2007، والذي يحدد مستويات و كفيات منح الامتيازات المنصوص عليها في القانون رقم 06-21 المؤرخ في 11 ديسمبر 2006، والمتعلق بالتدابير التشجيعية لدعم وترقية التشغيل. (برابح، 2010، صفحة 3)

**2-2- من خلال منح التحفيزات الجبائية بغرض تشجيع الاستثمار:** يمكن أن يؤثر التحفيز الجبائي على قطاع الضمان الاجتماعي بعدة طرق من ضمنها، لما تقوم الدولة بتشجيع الاستثمار في مجال ما قد تعفيه سواء جزئيا أو كليا من الضرائب، وربما تكون هذه الضرائب من مصادر التمويل المباشرة لقطاع الضمان الاجتماعي لذلك ستحد من دخله، كما قد يترتب عن هذه التحفيزات نقص في مداخيل الخزينة العمومية، التي في كثير من الأحيان تتدخل لمعالجة العجز، وبالتالي في حالة كثرة التحفيزات قد تعيق هذا التمويل، خاصة لما لا تستطيع تلبية على الأقل احتياجات الفئات المحرومة، وبالتالي يلجأ المواطن باستغلال الطرق غير الشرعية للاستفادة من الأداءات خاصة المتعلقة بالقطاع الصحي وبالتالي يتأثر التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي.

### 3- دراسة بعض الخدودات على ضوء معايير متباينة:

**3-1- المتغيرات التشريعية والقانونية:** ربما يكون الغطاء القانوني من أحد العوامل التي تساهم في ترقية قطاع الضمان الاجتماعي حيث كلما كانت البيئة التشريعية مواتية وفعالة فإن الضمان الاجتماعي يكون محمي بدرجة عالية من أية تغيرات تحدث والعكس صحيح، هذه المتغيرات ذات الأبعاد القانونية والإجرائية تسنها الدولة والمجموعة الوطنية بالتوافق بين الأطراف الاجتماعية وتساهم في التطور الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع وتتأثر بالمستجدات الداخلية والخارجية على مستوى هيكل الخدمات المقدمة ومستوياتها وشموليتها وتطورها وذلك تماشيا مع الحاجيات والتطلعات المستقبلية وتوصيات المنظمات الأممية ضمن أهدافها في الرفع من مستوى التنمية البشرية في العالم ويمكن أن يؤثر الجانب القانوني في الجوانب التالية: (مبارك، 2010) وجود أية ثغر تمكن المكلفين من أداء مهامهم دون دفع التزاماتهم.

**3-2- درجة انتشار الفساد في النظام الاقتصادي:** لعل من الأمور التي يمكن أن يتأثر بها قطاع الضمان الاجتماعي تلك المتعلقة بمدى انتشار الفساد في النظام الاقتصادي حيث كلما كان منتشر بشكل كبير في النظام الاقتصادي يؤدي إلى التأثير بشكل مباشر على التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي، جراء عدم اتجاه وصرف أموال مؤسسات الضمان الاجتماعي في مواضعها هذا ما يؤدي إلى العجز.

**3-3- فرضية تحويل تكاليف المنح العائلية من الخزينة العمومية إلى أرباب العمل:** إن قضية تحويل المنح العائلية من الخزينة العمومية للدولة إلى أرباب العمل، و الذي تم طرحه في اجتماع الثلاثية لشهر ديسمبر من سنة 2009 يعتبر من بين النقاط الواجب الرجوع إليها كون إذا حملنا المؤسسات تكاليف التقديرات العائلية سيؤثر على نشاطها، حيث ستتوسع رقعة الاقتصاد

الموازي، نظير الارتفاع في هذه التقديرات، هذا ما يجعل الضمان الاجتماعي والخزينة العمومية يفقدان مبالغ مالية ضخمة وهو ما يعود بتأثير السلبي على التوازن المالي لصناديق الضمان الاجتماعي، لذلك تحويل نفقات المنح العائلية من الخزينة العمومية للدولة إلى أرباب العمل سيؤثر بشكل مباشر على التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي.

**اخور الرابع: فلسفة إصلاحات الضمان الاجتماعي في الجزائر وتحليل أثرها على التوازن المالي لمؤسساته**

بنيت إصلاحات الضمان الاجتماعي في الجزائر على ثلاثة محاور أساسية تمثلت في :

**1- عصنة نظام الضمان الاجتماعي:** من خلال إدخال العمل بنظام البطاقة الالكترونية الشفاء والتي كلفت خزينة الضمان الاجتماعي مبلغ 16.5 مليون أورو من خلال شرائها للمشروع على شركة GIMALTO الفرنسية زيادة على تكاليف تكوين المهندسين وتوفير أجهزة الإعلام الآلي لتطبيق هذا النظام، لكن رغم الجهود المبذولة فإننا كمواطنين لم نرى التحسن الملحوظ بشكل جيد حيث مثلا لا يمكن للموظف أن يقوم باستخراج شهادة الانتساب للضمان الاجتماعي من عدمه إلا في الوكالة التي قام بالتسجيل فيها وهذا أمر مرفوض جملة وتفصيلا كون أن إدخال التكنولوجيا يؤدي إلى تحسين الخدمة على العكس مما نلاحظه اليوم، زيادة على هذا محدودية التعويضات باستخدام البطاقة الالكترونية والتي تكون في حدود و صفتين كل ثلاثة أشهر وبمبلغ مالي لا يتعدى 2000 دينار جزائري كل هذه العوامل التي لا تعمل على تسهيل الخدمة ستكون لها انعكاسات سلبية من خلال عمل المؤمن له اجتماعيا على التهرب من دفع الاشتراكات بشتى الطرق.

**2- تحسين الخدمات المقدمة لفائدة الأشخاص المؤمن لهم اجتماعيا:** وجسد ذلك من خلال تفعيل نظام الدفع من قبل الغير وتجسد ذلك في العلاقة مع مختلف شركاء القطاع الصحي (أطباء - صيادلة - مؤسسات استشفائية ومخابر التحاليل الطبية)، بالإضافة إلى توسيع العمل بنظام الأدوية الجنيسة وكان الهدف وراء تبني نظام الدفع من قبل الغير هو تقليل نفقات القطاع الصحي باعتبارها من بين أكبر المحددات المؤثرة في التوازن المالي لمؤسسات الضمان الاجتماعي.

**3- إصلاح الجانب المالي كمدخل للحفاظ على التوازن المالي لنظام الضمان الاجتماعي:** وجسد هذا الإصلاح من خلال مشروع إنشاء الصندوق الوطني لتحويل اشتراكات الضمان الاجتماعي الذي جسد بموجب المرسوم 06-370 المؤرخ في 19 أكتوبر 2006 .

حسب المرسوم السابق فإن الصندوق الوطني لتحويل اشتراكات الضمان الاجتماعي: هو مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص يخضع للتشريع والتنظيم المعمول بهما وكذا لأحكام هذا المرسوم و يتمتع الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي و يعتبر الصندوق تاجرا في علاقاته مع الغير ويوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي، ويحدد مقر الصندوق بمدينة الجزائر، ويكلف الصندوق في إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما بمايلي:

- قيد المستخدمين؛

- قيد العمال الأجراء المنتسبين لنظام الضمان الاجتماعي؛

- مسك وتعيين مختلف بطاقات المكلفين؛

- تحصيل اشتراكات الضمان الاجتماعي الموجهة لتمويل الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء؛

- المنازعات المتعلقة بتحصيل اشتراكات الضمان الاجتماعي؛
- مراقبة مدى تنفيذ التزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي؛
- وضع الأموال الضرورية لدفع الأدوات وتكاليف السير تحت تصرف كل صندوق للضمان الاجتماعي في حدود الأقساط المحددة لهم؛
- إعلام المكلفين فيما يعنيههم في حقوقهم وواجباتهم المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمل بهما؛

إن السمة البارزة على إصلاحات الضمان الاجتماعي أعطت اهتمام كبير للجانب المؤسساتي وذلك من خلال إنشاء الصندوق الوطني للتحويل وتحديد العلاقة بين مؤسسات الضمان الاجتماعي والقطاع الصحي لكن هنا نتوقف عند مدى فعالية الصندوق الوطني للتحويل في الحفاظ على التوازن المالي لمؤسسات الضمان الاجتماعي حيث نلاحظ من خلال المرسوم رقم 06-370 أن الصندوق الوطني للتحويل سيتكفل بتحصيل اشتراكات كلا من الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء والصندوق الوطني للتقاعد زيادة على اشتراكات الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، لكنه بالمقابل لا يقوم بتحصيل اشتراكات الصندوق الوطني للعمال غير الأجراء والصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية، وبالتالي فهذا الإصلاح قام بفصل مصلحة تحصيل اشتراكات الضمان الاجتماعي سابقا في CNAS فما الفائدة إذ لم يتم بتحصيل اشتراكات كافة الصناديق، زيادة على هذا هل يمكن لهذا الصندوق استثمار الفوائض من أمواله في ظل هشاشة المنظومة المصرفية وغياب شبه كلي للأسواق المالية في الجزائر.

### الجزء الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

من أجل معرفة محددات التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي في الجزائر، تم تصميم استبانة تكونت من 25 فقرة كمحاولة لضبط وقياس المتغيرات التي وردت في الجزء النظري وتم اعتماد نموذج ليكرت الخماسي والذي يتكون من خمس فقرات (أوافق بشدة = 5، أوافق = 4، محايد = 3، معارض = 2، معارض بشدة = 1).

### 1. ثبات أداة الدراسة

للتأكد من ثبات أداة الدراسة تم حساب معامل الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا) للاستبانة ككل، ولكل من المتغير التابع والمستقل وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول التالي:

الجدول 3: معامل كرونباخ ألفا لقياس ثبات الإستبانة

المجال	معامل الثبات (كرونباخ ألفا)
محددات التوازن المالي	0,887
قطاع الضمان الاجتماعي	0,911
الأداة ككل	0,899

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

## محددات التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي بالجزائر

اتضح من النتائج المبينة في الجدول رقم (03) أن قيمة معامل (كرونباخ ألفا) لأبعاد الدراسة كانت مرتفعة ومقبولة ودالة إحصائياً، وذلك بالمقارنة مع النسبة المعيارية المقدرة بـ (0.60)، وبذلك تكون الإستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات وقابلة للتوزيع وصالحة لغايات التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة.

2. عرض نتائج الدراسة و تحليلها:

### 1.2. النتائج المتعلقة بمحددات التوازن المالي على قطاع الضمان الاجتماعي

الجدول 4: استجابات أفراد العينة لعبارات محددات التوازن المالي على قطاع الضمان الاجتماعي

رقم الفقرة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
01	يعتمد قطاع الضمان الاجتماعي بشكل كبير على التمويل بواسطة الاشتراكات المهنية	4.91	0.90
02	يعتمد قطاع الضمان الاجتماعي بشكل كبير على التمويل بواسطة الضرائب	3.63	0.85
03	يؤثر الاقتصاد الموازي و بشكل مباشر على التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي	2.32	0.81
04	يؤثر النظام الجبائي و بشكل فعال على التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي	2.20	0.71
05	يمثل حجم اشتراكات الضمان الاجتماعي أكبر مصدر لتمويل قطاع الضمان الاجتماعي	2.11	0.63
06	يعتمد التمويل الجيد على مدى تطبيق الدراسات الاكتوارية في نظام الضمان الاجتماعي	2.09	0.61
07	يتأثر تمويل قطاع الضمان الاجتماعي بالنظام المالي بشكل مباشر	1.88	0.56
08	تؤثر الأزمات المالية سلباً على قطاع الضمان الاجتماعي	1.87	0.52
#	دراسة مدخل مصادر التمويل	2.61	—
09	ضعف جودة الخدمة الصحية يمثل خسائر مالية لقطاع الضمان الاجتماعي	4.60	0.84
10	الاستثمار في القطاع الصحي يقلل من بعض التكاليف ويوفر بعض الاختصاصات النادرة	4.40	0.61
11	ضعف تمويل القطاع الصحي وعدم التوازن في توزيع الهياكل الصحية	4.32	0.78
12	تعتبر أداءات تحويل المرضى إلى الخارج عبئاً كبيراً على القطاع	3.53	0.91
13	التوازنات المالية للقطاع تتحدد تبعاً للتغيرات التي تحصل على سوق الأدوية	3.21	0.69
14	للعامل الأخلاقي أثر كبير على الجانب التمويلي للقطاع	3.19	0.56
15	لا تمثل مصاريف إدارة قطاع الضمان الاجتماعي وأحور المستخدمين عجزاً لقطاع الضمان الاجتماعي	2.78	0.52
16	تمثل تكاليف إدخال التكنولوجيا في تسيير القطاع إحدى محددات التوازن المالي له	2.77	0.49
17	يتأثر التوازن المالي بالمصاريف المدفوعة لقاء إنجاز استثمارات في القطاع	2.52	0.48
18	تؤثر معاشات التقاعد سلباً على التوازن المالي للقطاع	2.50	0.42
19	ظروف العمل الجيدة تحقق نتائج جيدة على التوازن المالي	2.43	0.41
20	فعالية وجود خدمات التأمينات الاجتماعية أهم محدد للتوازن المالي	2.33	0.36
21	لا يتأثر التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي بالنمو الديمغرافي	2.31	0.32
22	تمثل التوعية التأمينية عاملاً مؤثراً على التوازن المالي للقطاع	2.09	0.21
#	دراسة مدخل الأداءات	3.07	—
23	لا يؤثر منح التحفيز فيما يخص الاشتراكات سلباً على التوازن المالي للقطاع	3.33	0.87

0.92	2.25	يتأثر التوازن المالي بمنح التحفيزات الجبائية بغرض تشجيع الاستثمار	24
0.79	2.07	يمثل الغطاء التشريعي و القانوني أحد أهم محددات التوازن المالي للقطاع	25
-	2.55	دراسة مدخل مساهمة الضمان الاجتماعي في المجهود الوطني للتنمية	#

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يعرض الجدول رقم (04) نتائج تحليل استجابات أفراد العينة لعبارات محددات التوازن المالي على قطاع الضمان الاجتماعي بأبعاده الثلاثة، والذي كانت عدد الأسئلة التي تقيسه هي 25 سؤالاً، حيث جاء البعد الثاني حول مدخل الأداء، في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدر بـ 3.07، ما يعني أنه حقق مستوى موافقة كبيرة لدى أفراد العينة وهو إشارة إلى إدراكهم لأهمية البالغة لأداء قطاع الضمان الاجتماعي، حيث يرى أفراد العينة و بدرجة كبيرة جدا في هذا البعد أنه يجب على تحسين جودة الخدمة الصحية فضعف جودتها يمثل خسائر مالية لقطاع الضمان الاجتماعي وذلك بمتوسط قدر بـ 4.60، إضافة إلى وجوب الاستثمار في القطاع الصحي، فذلك كفيل بتقليل بعض التكاليف و توفير عدد من الاختصاصات النادرة، و ذلك بمتوسط بلغ 4.40، ليتفق أفراد العينة على ضعف تمويل القطاع الصحي وعدم التوازن في توزيع الهياكل الصحية بمتوسط بلغ 4.32، كما يشير أغلبهم إلى أن أداءات تحويل المرضى إلى الخارج تمثل عبئا كبيرا على القطاع بمتوسط بلغ 3.53، هذا و يرى المستجوبون أن التوازنات المالية للقطاع تتحدد تبعا للتغيرات التي تحصل على سوق الأدوية و ذلك بمتوسط قدر بـ 3.21، أما البعد الأول و المتعلق بمصادر التمويل فقد جاء في المرتبة الثانية بدرجة موافقة مرتفعة و بمتوسط حسابي بلغ 2.61، حيث يؤكد فيه أفراد العينة أن قطاع الضمان الاجتماعي يعتمد و بشكل كبير على التمويل بواسطة الاشتراكات المهنية بمتوسط حسابي بلغ 4.91، إضافة إلى أنه يعتمد بشكل كبير على التمويل بواسطة الضرائب بمتوسط قدر بـ 3.63، كما أن الاقتصاد الموازي يؤثر و بشكل مباشر على التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي بمتوسط حسابي بلغ 2.32، كما أجمع أفراد العينة على أن النظام الجبائي يؤثر و بشكل فعال على التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي بمتوسط حسابي بلغ 2.20، و يشير المستجوبون إلى أن أكبر مصدر لتمويل القطاع يتمثل في اشتراكات الضمان الاجتماعي بمتوسط قدر بـ 2.11، ليتفق أفراد العينة على أن التمويل الجيد يعتمد أساسا على مدى التطبيق الجيد للدراسات الإكتوارية بمتوسط قدر بـ 2.09. أما البعد الثالث و المتعلق بمساهمة الضمان الاجتماعي في المجهود الوطني للتنمية و بدرجة موافقة مقبولة فقد احتل المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ 2.55، حيث يرى أفراد العينة أن منح التحفيزات فيما يخص الاشتراكات يؤثر إيجابا على التوازن المالي للقطاع بمتوسط قدر بـ 3.33، و أن التوازن المالي يتأثر بمنح التحفيزات الجبائية بغرض تشجيع الاستثمار بمتوسط قدر بـ 2.25، ليجمع المستجوبون على أن الغطاء التشريعي و القانوني يمثلان أحد أهم محددات التوازن المالي للقطاع بمتوسط بلغ 2.07.

### 3. اختبار الفرضيات:

**1.3. الفرضية الأولى:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي و مصادر تمويله

## محددات التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي بالجزائر

الجدول 5: معامل الارتباط بين التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي و مصادر تمويله

الفرضية	معامل ارتباط كاندل	القيمة الاحتمالية (sig)
لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي و مصادر تمويله	.721	.000*

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

\*الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة  $0.05 \leq \infty$

يبين الجدول رقم (05) أن معامل الارتباط بين متغير التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي و متغير مصادر تمويله يساوي 0.721، وأن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي 0.000. وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد  $0.05 = \infty$  مما يقتضي رفض الفرضية العدمية والتي تنص على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي و مصادر تمويله ، وقبول الفرضية البديلة.

**2.3. الفرضية الثانية:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي و أدائه.

الجدول 6: معامل الارتباط بين التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي و أدائه

الفرضية	معامل ارتباط كاندل	القيمة الاحتمالية (sig)
لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي و أدائه؛	.682	.000*

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

\*الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة  $0.05 \leq \infty$

يبين الجدول رقم (06) أن معامل الارتباط بين متغير التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي و متغير أدائه يساوي 0.682، وأن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي 0.000. وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد  $0.05 = \infty$  ما يعني رفض الفرضية العدمية و التي تنص على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي و أدائه، وقبول الفرضية البديلة.

**3.2. الفرضية الثالثة:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي و مساهمته في

المجهود الوطني للتنمية

الجدول 7: معامل الارتباط بين التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي و مساهمته في المجهود الوطني للتنمية.

الفرضية	معامل ارتباط كاندل	القيمة الاحتمالية (sig)
لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي و مساهمته في المجهود الوطني للتنمية	.711	.000*

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

\*الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة  $0.05 \leq \infty$

يبين الجدول رقم (07) أن معامل الارتباط بين متغير التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي و متغير مساهمته في الجهود الوطني للتنمية 0.711، وأن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي 0.000. وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد  $0.05 = \infty$  ما يعني رفض الفرضية العدمية والتي تنص على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي ومساهمته في الجهود الوطني للتنمية، وقبول الفرضية البديلة.

#### الخلاصة:

تشكل المنظومة الوطنية الضمان الاجتماعي بالجزائر أحد أهم دعائم التضامن الوطني نظرا للحقل الواسع لمجال تدخله الذي مافئ يتوسع يوما بعد يوم لتغطية مختلف المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها العامل أثناء ممارسته لنشاطاته المهنية ، ويستفيد العمال اليوم من تغطية اجتماعية في مجال التأمين على المرض ، الأمومة وحوادث العمل والأمراض المهنية... الخ غير أن تغطية هذه الأخطار يرتبط ارتباط مباشر بالإمكانيات المالية المتاحة أمام مؤسسات الضمان الاجتماعي التي تعتبر المحدد الرئيسي لتغطية مختلف الأخطار الاجتماعية ، فمن خلال هذه الدراسة حاولنا الوقوف على أبرز العوامل والمتغيرات المتحركة في التوازن المالي لمؤسسات الضمان الاجتماعي بالجزائر.

#### النتائج: تبين لنا من خلال هذه الدراسة بأن:

- التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي مرهون بمدى انتشار الاقتصاد الموازي ومدى تموقعه في الاقتصاد الوطني حيث كلما كان الاقتصاد الموازي متموقع في الاقتصاد بشكل كبير يصبح التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي مطروح بشكل أكبر نظير الانخفاض في مصادر التمويل والتنوع في الأداءات؛
- يرتبط التوازن المالي لنظام الضمان الاجتماعي بالعديد من المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الوطني كالنظام الجبائي والنظام المالي وسياسة التشغيل واليات مكافحة البطالة؛
- تعتبر المنظومة الوطنية للصحة من بين أكبر العوامل والمتغيرات المؤثرة في التوازن المالي لمؤسسات الضمان الاجتماعي كون أن الإنفاق الصحي يعتبر من بين أكبر الأداءات التي يعطيها نظام الضمان الاجتماعي؛
- لحجم اشتراكات الضمان الاجتماعي دور بارز في تحديد حجم الاقتصاد الموازي ومن ثمة لها انعكاس مباشر على التوازن المالي لمؤسسات الضمان الاجتماعي.

#### الاقتراحات: بناء على نتائج الدراسة نوصي بما يلي:

- العمل على دمج مختلف المؤسسات والنشاطات الموجودة في الاقتصاد غير الرسمي ضمن الدائرة الرسمية للاقتصاد حتى يتسنى تحصيل الاشتراكات والضرائب مما يؤدي إلى الحفاظ على التوازن المالي لمؤسسات الضمان الاجتماعي؛
- العمل على تبني الدراسات الاكتوارية عند تحديد وعاء الاشتراكات لمصالح الضمان الاجتماعي، وتكييفها بشكل يشجع عمل المؤسسات ويجارب التهرب من دفعها؛



- تخصيص جزء من أموال صندوق الزكاة لتمويل صناديق الضمان الاجتماعي على الأقل لتغطية النفقات الصحية لكافة الفئات الاجتماعية وبالتالي تجنب اللجوء إلى الطرق الغير مشروعة للحصول على التغطية؛
- ضرورة التخصيص في تسيير صناديق الضمان الاجتماعي من خلال منح تسيير أموال الضمان الاجتماعي للصندوق الوطني للتحويل، وكذا تسيير نظام التقاعد للصندوق الوطني للتقاعد على عكس الطريقة الحالية حيث مثلا لا يسير الصندوق الوطني للتقاعد نظام التقاعد لغير الأجراء؛
- الحزم في ملاحقة النقص في التصريح بالأجور والمداعيل الحقيقية وكذا العمل على تحصيل مستحقات الضمان الاجتماعي لتوفير السيولة المالية الضرورية لإيفاء الصناديق بالتزاماتها تجاه منخرطيها؛
- العمل على تطوير المنظومة الصحية بغرض تقليل تكاليف الإنفاق الصحي كتطوير الصناعة الصيدلانية واتباع سياسة الطب عن بعد؛
- العمل على القيام بإصلاحات متكاملة لمرافقة إصلاح نظام الضمان الاجتماعي كإصلاح النظام المالي والنظام الجبائي ، وسن جملة من النصوص القانونية تكون كأداة فعالة لمكافحة الفساد؛
- العمل على زيادة التوعية التأمينية لمختلف الفئات الاجتماعية.

#### المصادر والمراجع:

1. الحاج محمد زيبيدي دسوقي. (1996). ملتقى مؤسسات التأمينات الاجتماعية بدول آسيا و الباسيفيك . فعالية الأداء المهدف الذي يسعى إلى تحقيقه مدراء مؤسسات التأمينات الإجتماعية . المملكة العربية السعودية.
2. الصادق بوشنافة. (2006-2007). الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية -حالة مجمع صيدال-. أطروحة دكتوراه، تخصص تخطيط . كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر.
3. الياس بومعراف، و عمار عماري. (2010/2009). من أجل تنمية صحية مستدامة بالجزائر. مجلة الباحث .
4. بربار نور الدين. (2011-2012). محددات التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي -دراسة تحليلية تقييمية لحالة الجزائر-. مذكرة ماستر . تخصص مالية و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة البليدة.
5. بربار نورالدين (2019)، إصلاحات الضمان الاجتماعي في الجزائر وآثرها على توازناته المالية، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة ، دورية علمية دولية محكمة متخصصة، المجلد (02) العدد(01) ، تصدر عن الملحقة الجامعية قصر الشلالة ، جامعة ابن خلدون تيارت
6. جليبرت نيل. (1994). من الاستحقاقات إلى الحوافز الفلسفية المتغيرة للحماية الاجتماعية. المحلة الدولية للتأمينات الاجتماعية .
7. رفيق سلامة. (1997). شرح قانون الضمان الاجتماعي. بيروت، لبنان: مؤسسة عبد الحفيظ البساط لتجليد و تصنيع الكتب.

8. زبار برابح. (حانفي, 2010). الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء. حصور التواصل ،
9. زوليخة زياني، و زياني فريدة. (2013). دور الضمان الاجتماعي في تمويل الصحة بالجزائر. اتجاهات عصرنة نظام الحماية الاجتماعية في العالم، (صفحة 18). كلية العلوم الاقتصادية، الاجتماعية و علوم التسيير، خميس مليانة، عين الدفلى.
10. سفيان عصماني. (حانفي, 2008). دور التسويق في قطاع الخدمات الصحية من وجهة نظر المستفيدين منها -دراسة حالة مصحة الصنوبر، سطيف-. مذكرة ماجستير في علوم التسيير . كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة.
11. عبد الكريم زرمان. (2010). التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2009. مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية .
12. عز الدين مبارك. (حوان, 2010). المتغيرات المتحركة في نظام التقاعد. تاريخ الاسترداد أكتوبر, 2019، من جريدة الشعب التونسية: [http://kenanaonline.com/users/INGFO\\_EZ/posts/151904](http://kenanaonline.com/users/INGFO_EZ/posts/151904)
13. علي عيسى. (2011). التهرب من الضمان الاجتماعي و المسؤوليات القانونية و الأخلاقية. جريدة الدستور ، 22.
14. عياش درار. (2004-2005). أثر نظام الضمان الاجتماعي على حركية الاقتصاد الوطني -دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء شبكة بومرداس-. مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي . كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير.
15. كارميلوميسا لاغو. (2006). الضمان الاجتماعي في أمريكا اللاتينية -تقرير البنك الدولي، الوفاء بالوعد-. المجلة الدولية للتأمينات الاجتماعية .
16. كمال قويدري. (سبتمبر, 2006). السياسة المالية و أثرها على الاستثمار -دراسة حالة الجزائر-. مذكرة ماجستير، تخصص نقود، مالية وبنوك . كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة البليدة.
17. مروان بن قيدة. (2009). إشكالية الاقتصاد الموازي و أثرها على الإقتصاد الوطني. رسالة ماجستير، تخصص نقود، مالية و بنوك . كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة البليدة.
18. هانس هورست كونكوليفسكي. (2010). أنظمة الضمان الاجتماعي، التجاوب مع الأزمة. تاريخ الاسترداد 23 أكتوبر, 2019، من الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي: <http://www.issa.int>